



مضيق هرمز كأداة ضغط جيوسياسي قراءة في أبعاد وتداعيات التصعيد الإيراني على أسواق الطاقة العالمية

بقلم

نور نبيه جميل

باحثة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية



تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزاً علمياً بحثياً يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

مركز حمورابي

للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

أولاً: مقدمة حول السياق الجيوسياسي للأزمة

تأتي التطورات الأخيرة في مضيق هرمز ضمن سياق تصاعدي للتوترات الجيوسياسية في منطقة الخليج وهي منطقة تمثل إحدى أكثر مناطق العالم حساسية من حيث ارتباطها بمنظومة الطاقة العالمية والاقتصاد العالمي ككل. فالمضيق يعد من أهم الممرات البحرية الاستراتيجية التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي في تدفق إمدادات النفط والغاز، إذ تمر عبره نسبة كبيرة من تجارة الطاقة الدولية. وعليه فإن أي تهديد للملاحة فيه لا يقتصر أثره على المستوى الإقليمي فحسب، بل يمتد ليشمل النظام الاقتصادي العالمي بأكمله.

في هذا الإطار، تسعى الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى توظيف موقعها الجغرافي الاستراتيجي المطل على المضيق كأداة ضمن ما يعرف في أدبيات العلاقات الدولية باستراتيجية الردع غير المتكافئ. فبدلاً من الدخول في مواجهة تقليدية واسعة مع القوى العسكرية الكبرى، تعتمد الجمهورية الإسلامية على أدوات منخفضة الكلفة نسبياً لكنها ذات تأثير كبير، مثل الألغام البحرية والزوارق السريعة والطائرات المسييرة. ويهدف هذا النمط من السلوك إلى خلق حالة من عدم اليقين في البيئة الأمنية للمضيق، بما يرفع كلفة العمليات العسكرية والاقتصادية على خصومها.

ومن منظور أوسع، يمكن فهم هذا السلوك الإيراني في إطار سياسة تدويل الأزمة والضغط عالي المستوى، إذ تعمل على نقل الصراع من نطاقه العسكري المحدود إلى نطاق أوسع يشمل الاقتصاد العالمي. فتعطيل الملاحة في مضيق هرمز يعني عملياً تهديد تدفقات الطاقة إلى الأسواق العالمية، الأمر الذي قد يدفع الدول الصناعية الكبرى إلى التدخل سياسياً للضغط باتجاه خفض التصعيد.

ثانياً: الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز في منظومة الطاقة العالمية

تنبع الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز من كونه أحد أهم العقد الجيوسياسية في شبكة التجارة العالمية للطاقة. فالمضيق يمثل الممر البحري الأساسي لصادرات النفط والغاز القادمة من دول الخليج، والتي تشكل جزءاً أساسياً من الإمدادات العالمية للطاقة. ولذلك يُصنف المضيق في أدبيات الاقتصاد السياسي للطاقة ضمن نقاط الاختناق الجيوسياسية التي يمكن أن يؤدي تعطيلها إلى إحداث صدمة واسعة في الأسواق العالمية.

كما إن الاعتماد الكبير للاقتصادات الآسيوية على نفط الخليج يزيد من حساسية أي اضطراب في المضيق. فدول مثل الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية تعتمد بدرجات متفاوتة على واردات الطاقة القادمة عبر هذا الممر البحري. ولذلك فإن أي تعطيل للملاحة فيه قد يؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط والغاز، فضلاً عن زيادة تكاليف النقل والتأمين البحري.

كما أن الطبيعة الجغرافية للمضيق، المتمثلة في ضيقه النسبي وصعوبة إيجاد بدائل سريعة لنقل النفط، تجعل منه أداة ضغط فعالة في الصراعات الجيوسياسية. فحتى التهديد بإغلاق المضيق أو تعطيل الملاحة فيه يمكن أن يؤدي إلى ردود فعل فورية في الأسواق المالية وأسواق الطاقة العالمية، وهو ما يعكس مدى حساسية الاقتصاد العالمي لأي تغير في أمن هذا الممر البحري.

ثالثاً: الاستراتيجية الإيرانية في توظيف المضيق كورقة ضغط

يمكن تفسير السلوك الإيراني في مضيق هرمز ضمن إطار الجيوسياسة الطاقوية، إذ تسعى الدول إلى استخدام موارد الطاقة أو طرق نقلها كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية. وفي هذا السياق، تبدو إيران مدركة تماماً للأهمية الحيوية للمضيق بالنسبة للاقتصاد العالمي، الأمر الذي يدفعها إلى توظيفه كورقة ضغط في مواجهة خصومها.

تعتمد هذه الاستراتيجية على مزيج من الأدوات العسكرية غير التقليدية والإشارات السياسية الموجهة إلى المجتمع الدولي. فزرع الألغام البحرية، أو التلويح بإغلاق المضيق، لا يهدف بالضرورة إلى تعطيل الملاحة بشكل كامل بقدر ما يهدف إلى خلق حالة من الردع النفسي والاقتصادي لدى الأطراف الدولية المعنية ولا سيما طرفي الصراع "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية.

كما تسعى إيران من خلال هذه الاستراتيجية إلى رفع كلفة الحرب على الولايات المتحدة وحلفائها. فتعطيل الملاحة في المضيق سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية، وهو ما قد يخلق ضغوطاً اقتصادية وسياسية داخل الدول الصناعية الكبرى. وفي هذا السياق، يمكن القول إن طهران تحاول تحويل المضيق إلى أداة ضغط اقتصادي عالمي بدلاً من كونه مجرد مسرح للمواجهة العسكرية.

رابعاً: ردود الفعل الدولية وإدارة الأزمة الطاقوية

أدى التصعيد في مضيق هرمز إلى ردود فعل متباينة من قبل القوى الدولية الفاعلة، حيث سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز وجودها العسكري في المنطقة بهدف ضمان حرية الملاحة وحماية خطوط إمدادات الطاقة. ويعكس هذا التحرك إدراك واشنطن للأهمية الاستراتيجية للمضيق، ليس فقط من منظور اقتصادي، بل أيضاً من منظور الحفاظ على مكانتها كضامن رئيسي للأمن البحري الدولي للحلفاء. إلا أن الواقع يثبت أن هذه الورقة تشكل تحدي كبير أمام الولايات المتحدة و"إسرائيل".

وفي الوقت ذاته، اتجهت الدول الصناعية الكبرى إلى اتخاذ إجراءات احترازية لمواجهة احتمال حدوث صدمة في أسواق الطاقة. فقد لجأت بعض الدول إلى تفعيل سياسات إدارة المخزون الاستراتيجي للنفط، وهي آلية تهدف إلى تقليل تأثير أي اضطراب مفاجئ في الإمدادات على الأسواق المحلية.

كما تحاول المؤسسات الدولية المعنية بالطاقة دوراً مهماً في محاولة تهدئة الأسواق من خلال إرسال إشارات طمأنة بشأن قدرة الدول المستهلكة على مواجهة أي نقص مؤقت في الإمدادات. وتندرج هذه الإجراءات ضمن ما يعرف في الاقتصاد السياسي للطاقة بسياسات استقرار السوق التي تهدف إلى الحد من التقلبات الحادة في الأسعار.

خامساً: الاستعدادات الدولية وإدارة المخاطر الطاقوية

تكشف الأزمة الحالية عن مستوى متقدم من التخطيط الاستراتيجي لدى بعض الدول المستوردة للطاقة، وخاصة في شرق آسيا. فقد تبنت هذه الدول منذ سنوات طويلة سياسات تهدف إلى تعزيز الأمن الطاقوي الوطني من خلال تنويع مصادر الطاقة وبناء احتياطات استراتيجية كبيرة من النفط.

وتعد اليابان مثلاً بارزاً على هذا النوع من السياسات، حيث طورت نظاماً متكاملًا لإدارة الاحتياطات النفطية يتضمن مخزونات حكومية وتجارية موزعة في منشآت تخزين تحت الأرض وفي كهوف صخرية مصممة خصيصاً لهذا الغرض. ويتيح هذا النظام للحكومة اليابانية القدرة على التدخل السريع في السوق في حال حدوث اضطراب في الإمدادات العالمية.

ويمثل هذا النهج نموذجاً لما يعرف في الدراسات الاستراتيجية للطاقة بـ سياسة التحوط الاستراتيجي، إذ تسعى الدول إلى تقليل تعرضها للمخاطر الخارجية من خلال بناء قدرات داخلية تمكنها من امتصاص الصدمات الاقتصادية المحتملة.

سادساً: التأثيرات المحتملة على الاقتصاد العالمي

في حال استمرار التوترات في مضيق هرمز، فمن المرجح أن يواجه الاقتصاد العالمي مجموعة من التداعيات الاقتصادية. أول هذه التداعيات يتمثل في احتمال ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات مرتفعة نتيجة المخاوف المتعلقة بأمن الإمدادات. وقد يؤدي هذا الارتفاع إلى زيادة تكاليف الإنتاج والنقل على مستوى العالم والسلع ككل.

كما أن ارتفاع أسعار الطاقة قد يؤدي إلى موجة جديدة من التضخم العالمي، خاصة في الاقتصادات الصناعية التي تعتمد بشكل كبير على واردات النفط والغاز. ومن شأن ذلك أن يزيد من تعقيد السياسات الاقتصادية للدول، خصوصاً في ظل التحديات المرتبطة بالتباطؤ الاقتصادي العالمي.

إضافة إلى ذلك، قد تدفع الأزمة بعض الدول إلى تسريع جهودها الرامية إلى تنويع مصادر الطاقة والحد من الاعتماد على النفط القادم من منطقة الخليج. وقد يشمل ذلك زيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة، أو تطوير بنى تحتية جديدة لنقل الطاقة عبر خطوط الأنابيب البديلة.

سابعاً: السيناريوهات المحتملة لتطور الأزمة

يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمستقبل الأزمة في مضيق هرمز. يتمثل السيناريو الأول في احتواء التصعيد من خلال تدخلات دبلوماسية دولية، بحيث يتم تجنب إغلاق المضيق بشكل كامل مع استمرار حالة التوتر المحدود. وفي هذه الحالة من المتوقع أن تبقى أسعار النفط ضمن نطاق مرتفع نسبياً لكنه قابل للاحتواء.

أما السيناريو الثاني فيتمثل في حدوث تعطيل جزئي للملاحة نتيجة استمرار العمليات العسكرية المحدودة أو عمليات زرع الألغام. وقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع كبير في تكاليف التأمين والنقل البحري، الأمر الذي سينعكس بدوره على أسعار الطاقة العالمية.

بينما يتمثل السيناريو الثالث، وهو السيناريو الأكثر خطورة، في حدوث مواجهة عسكرية واسعة تؤدي إلى إغلاق المضيق لفترة مؤقتة. وفي هذه الحالة قد يواجه الاقتصاد العالمي صدمة طاقوية حادة قد تدفع أسعار النفط إلى مستويات قياسية، مع ما يرافق ذلك من تداعيات اقتصادية واسعة النطاق.

الخاتمة

تكشف الأزمة الراهنة عن مجموعة من الدلالات المهمة في مجال العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي للطاقة. فمن جهة، تؤكد الأحداث استمرار الدور المركزي للطاقة في تشكيل التفاعلات الجيوسياسية بين الدول. ومن جهة أخرى، تبرز أهمية المضائق البحرية كمواقع استراتيجية يمكن أن تتحول إلى أدوات ضغط في الصراعات الدولية.

كما توضح الأزمة أن الدول التي تعتمد التخطيط الاستراتيجي طويل المدى في إدارة مواردها الطاقوية تكون أكثر قدرة على التعامل مع الأزمات الدولية. وفي المقابل، تبقى الدول التي تعتمد بشكل كبير على الواردات النفطية دون امتلاك احتياطات كافية أكثر عرضة لتقلبات الأسواق العالمية.